تستضيفه الرياض تحت شعار "مأسسة الاستثمار والتمويل" بمشاركة مسؤولين وخبراء محليين ودوليين

مؤتمر "يوروموني السعودية 2022" يناقش اقتصاد المملكة في سياق التوقعات العالمية وتغير المناخ

رقمنة الخدمات المالية وتنمية رأس المال الاستثماري وإضفاء الطابع المؤسسي على التمويل على أجندة المداولات

الجدعان: السعودية أنفقت 700 مليار ريال لتوفير فرص للاستثمار والعمل

انطلاق "يوروموني السعودية 2022" في الرياض أمس تحت شعار "مأسسة الاستثمار والتمويل"

الرياض - "كونا": انطلقت أمس الأربعاء أعمال مؤتمر "يوروموني السعودية 2022" الذي تستضيفه الرياض تحت شعار "مأسسة الاستثمار والتمويل" بمشاركة عدد من المسؤولين وقادة الصناعة والخبراء في القطاع المالي على المستويين المحلي والدولي.

وأكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان في افتتاح المؤتمر أن الاقتصاد السعودي بات أقوى من أي وقت مضى رغم ما واجهه العالم من تحديات خلال السنوات القليلة الماضية، مشيرا الى ان الاقتصاد غير النفطي السعودي نما بنسبة 4ر5 بالمئة في الربع الثاني من 2022 بالقيمة الحقيقية مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وأوضح الجدعان ان الناتج المحلي الإجمالي سجل نموا في الفترة نفسها بنسبة 8ر11 بالمئة، لافتا إلى أنه وفقا لصندوق النقد الدولي لعام 2022 من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 6ر7 بالمئة.

أضاف أن المملكة تهدف إلى رفع نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65 بالمئة بحلول عام 2030 مؤكدا أن المملكة مستمرة في تنفيذ برامج الرؤية ومواصلة الإصلاحات وتوسيع القاعدة الاقتصادية.

وأشار إلى إطلاق برنامج تطوير القطاع المالي لاستراتيجية التقنية المالية التي تسعى لمواكبة التطور المتسارع، وتحقيق قفزات نوعية في مجال الخدمات المالية تتواكب مع التطور المتواصل في الأعمال والخدمات بالمملكة، حيث تسعى الاستراتيجية لزيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى 230 شركة وزيادة حصة المعاملات غير النقدية إلى 70 بالمئة بحلول عام 2025.

وبين أن عدد شركات التقنية المالية المصرح لها ارتفع من شركتين في 2018 إلى 59 شركة حتى النصف الثاني من هذا العام إضافة إلى تحقيق الاستثمار الجريء في المملكة خلال النصف الأول من عام 2022 نموا بنسبة بلغت 244 بالمئة مقارنة بالنصف الأول من عام 2021 متجاوزا إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات الناشئة السعودية في كامل عام 2021 باستثمارات قياسية بلغت 2ر190 مليار ريال "نحو 584 مليون دولار".

وفيما يتعلق بالاقتصاد المستدام أكد الجدعان أن المملكة تمضي بخطى متسارعة نحو مواجهة تحديات التغير المناخي، حيث تستهدف تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات بحلول عام 2060 إلى جانب إطلاق حزمة من المبادرات التي ستسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 278 مليون طن سنويا.

أضاف في هذا الصدد أن المملكة تسعى أيضا إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة، بهدف توفير 50 بالمئة من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول العام 2030 وتنفيذ برامج رفع كفاءة الطاقة والاستثمار في مشاريع التقنيات الهيدروكربونية النظيفة.

ولفت إلى أن المملكة أعلنت استثمارات بقيمة تزيد عن 700 مليار ريال "نحو 186 مليار دولار امريكي"، للاسهام في تنمية الاقتصاد الأخضر وإيجاد فرص عمل نوعية

نسعى إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة بهدف توفير 50 بالمئة من إنتاج الكهرباء بحلول العام 2030

وتوفير فرص استثمارية ضخمة للقطاع الخاص وفق رؤية المملكة 2030.

وبشأن إحصاءات سوق العمل أوضح أن نسبة البطالة بين السعوديين انخفضت إلى أقل مستوياتها حيث بلغت نحو 1ر10 بالمئة، خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بنحو 11 بالمئة خلال الربع الرابع من العام 2021 وهو أقل معدل خلال السنوات العشر الماضية.

وبين الجدعان أن حكومة المملكة تمكنت من السيطرة على نسب التضخم عند مستويات أقل بكثير من أغلب دول العالم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم حتى شهر يوليو من هذا العام نحو 1ر2 بالمئة، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية وذلك بفضل السياسات التي تبنتها القيادة.

وأشار الى أن سوق الأسهم السعودي فتح للمستثمرين الأجانب وتم إدراجه في المؤشرات العالمية مما أدى إلى وصول قيمة الاستثمارات الأجنبية في السوق السعودي إلى 400 مليار ريال "نحو 106 مليارات دولار" مؤكدا أن المبادرات والاستراتيجات التي تمت خلال الفترة الماضية مجتمعة هي ما جعلت عنوان مؤتمرنا اليوم في غاية الأهمية.

ويناقش المؤتمر موضوعات رئيسية تشمل اقتصاد المملكة في سياق التوقعات العالمية وتغير المناخ وإضفاء الطابع المؤسسي على سوق العقارات والإسكان واللوجستيات والسياحة والضيافة ورقمنة الخدمات المالية وتنمية رأس المال الاستثماري في المملكة كما سلط الضوء على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الاستثمار والتمويل.

بفعل مخاوف حيال الطلب يغذيها ركود تلوح نذره وبيانات تجارية ضعيفة من الصين

أسعار النفط دون 90 دولاراً للمرة الأولى منذ الغزو الروسي لأوكرانيا

وزير الطاقة السعودي: "أوبك+" متيقظة .. ومستعدون لاستخدام كل الأدوات

أسعار النفط تخلت عن مكاسبها الأولية خلال تعاملات أمس وتحولت للهبوط

"وكالات": تخلت أسعار النفط عن مكاسبها الأولية خلال تعاملات أمس "الأربعاء"، وتحولت للهبوط لتخسر أكثر من ثلاثة دولارات إلى أدنى مستوى لها منذ أن غزت روسيا أوكرانيا، بفعل مخاوف حيال الطلب يغذيها ركود تلوح نذره وبيانات تجارية ضعيفة من الصين.

وهبطت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 3.40. أو 3.66 في المائة، إلى 89.43 دولار للبرميل بحلول الساعة 1338 بتوقيت غرينتش لتلامس أضعف مستوى لها منذ الثالث من فبراير، ولتنزل عن مستوى 90 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ الثامن من فبراير.

وتراجعت العقود الآجلة لخام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 3.42 دولار، أو 3.94 في المائة، إلى 83.46 دولار للبرميل لتصل لأدنى مستوى منذ الرابع والعشرين من يناير.

في سياق متصل أكد وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن قرار أوبك بلس الذي تضمن خفضا بنحو 100 ألف برميل لشهر أكتوبر، يعتبر تعبيرا عن استعداد المجموعة لاستخدام كل الأدوات التي لديها.

وقال بن سلمان في مقابلة له مع "إنرجي إنتلجنس" أمس الأربعاء، "يُظهر هذا التعديل اليسير أننا متيقظون واستباقيون ومبادرون عندما يتعلق الأمر بدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المشاركين في السوق والصناعة البترولية، وكما بين اجتماع أوبك بلس بكل وضوح، أن هذا الإجراء يمثل إعادة لمستوى الإنتاج في شهر أغسطس، حيث إن الزيادة بمقدار مئة ألف برميل يوميا الشهر الماضي كانت مخططا لها لشهر سبتمبر فقط".

وحول ما إذا كانت هناك علامات على حدوث ركود وشيك في الاقتصاد العالمي، قال الأمير عبدالعزيز "نرى إشارات متضاربة بشأن النمو الاقتصادي حول العالم، وهناك ميل نحو المبالغة في بعض هذه التحليلات السلبية للوضع الاقتصادي العالمي. ونعتقد أن الأمور لم تحسم بعد، ويؤكد هذا على الحاجة إلى أن نكون مستعدين لاستخدام جميع الأدوات التي لدينا، وجدير بالذكر أن البيانات التاريخية تشير إلى أنه يمكن أن يحصل ركود اقتصادي مع انكماش محدود في الطلب على البترول، بل إن الطلب على البترول قد ينمو في سنوات الركود الاقتصادي، كما حصل ذلك في عام 1991م".

وعن أسباب تذبذبات السوق الحالية بشكل رئيسي قال وزير الطاقة السعودي "كما ذكرت سابقاً، وقعت سوق البترول الآجلة في حلقة سلبية مفرغة ومتكررة تتكون من تذبذب في الأسواق وضعف شديد في السيولة، تعملان معًا على تقويض أهم الوظائف الأساسية للسوق؛ ألا وهي الاكتشاف الفعال للأسعار. وتجعل تكلفة التحوط وإدارة المخاطر كبيرة جداً على المتعاملين في السوق الفورية. ولهذا الوضع تأثيره السلبي الكبير في سلاسة وفاعلية التعامل في أسواق البترول، وأسواق منتجات الطاقة الأخرى، والسلع الأخرى لأنه يُوجد أنواع جديدة من المخاطر والقلق. وتزداد هذه الحلقة سلبية مع المزاعم التي لا تستند إلى دليل في الواقع حول انخفاض الطلب في السوق، والأخبار المتكررة بشأن عودة كميات كبيرة من الإمدادات إلى الأسواق، والغموض وعدم اليقين بشأن الآثار المحتملة لوضع حد سعري على البترول الخام ومنتجاته، وإجراءات الحظر، وفرض العقوبات".

وأكد الأمير عبدالعزيز أنه وكما هو معروف، لا تستهدف أوبك بلس أسعاراً أو نطاقات سعرية معينة، وإنما هدفها دعم استقرار السوق وتوازن العرض والطلب لصالح المشاركين في السوق والصناعة البترولية.

دعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المشاركين في السوق والصناعة البترولية

توقع حدوث تشتت بين أداء القطاعات الاقتصادية خلال 6 أشهر

العريان ينصح المستثمرين بالخروج من "الأسواق المشوهة".. والتحول إلى هذه الأصول

الخبير الاقتصادي العالمي محمد العريان

يرى المستشار الاقتصادي لشركة أليانز، محمد العريان، أن أسواق الأسهم والسندات "مشوهة"، ما يعني أن الوقت قد حان للمستثمرين لتعديل محافظهم الاستثمارية.

وقال العريان، على خلفية انخفاض أسعار الأسهم والسندات في الأسابيع الأخيرة، إن المستثمرين يجب أن يحتفظوا بالنقد والأصول قصيرة الأجل وذات الدخل الثابت.

أضاف العريان خلال حديثه في منتدى أمبروسيتي في إيطاليا: "نحتاج إلى الخروج من هذه الأسواق المشوهة التي أحدثت الكثير من الضرر"، موضحا أن "ما يحدث الآن هو إعادة تسعير، ولا أعتقد أننا وصلنا إلى هذا الحد بعد، لكننا بالتأكيد سنصل إلى هناك".

يأتي ذلك، فيما انخفض مؤشر "SP 500" القياسي بنسبة 6.5% منذ خطاب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، في جاكسون هول يوم 25 أغسطس الماضي، بينما انزلقت السندات العالمية إلى أول سوق هابطة لها منذ ثلاثة عقود يوم الجمعة.

وقال العريان إن التصحيح المتزامن - الذي يحدث عادة مرة واحدة فقط كل 50 عاما، وفقا لبنك ميرابود السويسري - يعني أن المستثمرين بحاجة إلى التركيز على الأصول قليلة المخاطرة.

وبيّن أن "هناك وقتا ارتفعت فيه جميع أسعار الأصول - الأسهم والسندات - ونسينا العلاقات العكسية بين بعض فئات الأصول"، في إشارة إلى الارتفاع عبر جميع فئات الأصول الذي حدث أثناء جائحة فيروس كورونا مباشرة وبعدها.

وتساءل: "لماذا تهتم بالعلاقات المتبادلة عندما يتم الدفع لك مقابل الاحتفاظ بكل من أصول المخاطرة والأصول التي تخفف المخاطر؟".

وقال ساخراً: "إنه عالم جميل"، وفقاً لما نقله موقع "Insider".

أضاف العريان: "لكن النصف الأول علمنا، وما تعلمناه مرة أخرى منذ منتصف أغسطس، هو أن الأسهم والسندات يمكن أن تنخفض في نفس الوقت"، لافتا إلى أنه "في عالم كهذا، عليك أن تنظر إلى الدخل الثابت قصير الأمد، وعليك أن تنظر إلى النقد كبديل".

وقد يكون تبني العريان للنقد متناقضا إلى حدٍ ما، حيث يؤدي التضخم المرتفع تاريخياً إلى تآكل قيمة العملات.

كما يخالف بعض وجهات النظر لأشهر المستثمرين الناجحين، إذ يرى المستثمر الملياردير، راي داليو، أن "النقود ليست بشيء مقارنة بما يمكن أن تشتريه من أصول"، بينما قال وارن بافيت في وقت سابق من هذا العام إن "التضخم يخدع الشخص الذي يحتفظ بأمواله تحت فراشه".

في الوقت نفسه، تقدم سندات الخزانة الأميركية لأجل 3 أشهر حالياً عوائد تبلغ 2.84% فقط، متخلفة بشكل كبير عن تضخم مؤشر أسعار المستهلك، الذي بلغ 8.5% في يوليو.

وتوقع العريان أن تقضي الأسواق الأشهر القليلة المقبلة في مناقشة مقياس التضخم الذي يعكس بشكل أفضل صحة الاقتصاد الأميركي.

وقال إن الاختلاف المحتمل بين نسخ التضخم السنوية والشهرية من المرجح أن يتسبب في مزيد من "التشتت" للأسهم والسندات، مما يجعل الأصول المخفضة للمخاطر أكثر جاذبية.

ووفقاً للعريان، فإن القضية الحقيقية هي: ما هو معدل التضخم؟

وقال: "لا أقصد فقط هل هو الرقم الأساسي، أو مؤشر أسعار المستهلكين، أو مؤشر نفقات المستهلك، لكن أيضاً: هل هو عاماً بعد عام، هل هو شهراً بعد شهر".

أضاف: "الحياة تزداد تعقيداً لأن هذه الإجراءات ستبدأ في التباعد، وإذا جلسنا هنا بعد 6 أشهر، فسنتحدث ليس عن الصدمات الشائعة، لكن عن التشتت، بين الأداء الاقتصادي.. بين قطاعات مختلفة من السوق".

بوتين متوعدا الغرب: سنبيع الغاز الروسي في كل أنحاء العالم

"وكالات": أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إن بلاده ستبيع الغاز الروسي في كل أنحاء العالم.

وفي كلمة بالجلسة العامة لمنتدى الشرق الاقتصادي أمس، قال بوتين إن المقترحات لتخفيض أسعار الغاز الروسي "غبية".

وهدد الرئيس الروسي بأن روسيا ستوقف شحنات الغاز والنفط عن الدول التي تحدّد سقفًا للأسعار، نافيًا أن تكون بلاده تستخدم الطاقة "كسلاح" ضدّ أوروبا.

وأوضح أن الغرب أضعف الأساسيات الرئيسية للاقتصاد العالمي، مشيرا إلى أن الثقة في الدولار واليورو والجنيه الإسترليني انخفضت.

وأعاد بوتين التأكيد على أن قرارات الغرب قصيرة النظر في ما يتعلق بالأمن والاقتصاد.

وقال: "العقوبات على روسيا تشكل خطرا على العالم بأسره، لا يمكن عزل روسيا وسندافع عن مصالحنا، وسيتم استخدام الروبل الروسي واليوان الصيني في مدفوعات الغاز مع الصين بنسب متساوية". وبشأن مستويات التضخم في بلاده قال بوتين إن التضخم في روسيا آخذ في الانخفاض، ووفقا لنتائج العام سيكون عند 12%، وأن روسيا تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية.

كما أكد بوتين أن بلاده ستسجل فائضا في الميزانية هذا العام بنحو 24.5 مليار دولار.

وأضاف بوتين أن التوقعات تشير إلى انكماش طفيف في الاقتصاد بنحو 2% على الأقل.

وألمح بوتين إلى احتمالية مراجعة اتفاق تصدير الحبوب بحجة أن الشحنات لا تصل إلى الدول المحتاجة.